

جو فدا عما نأوى رواية لابي داود ماله الله أمنا وإيماننا
ويجوز أن الإنسان من الدعا على نفسه أو أهله أو ماله عند الغضب
فإنه ربما يصادف ساعة اجابة ويستجاب له كما يدل عليه خبر مسلم
عن جابر بن سمرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة ورجل
من الأنصار على ناقه فتلدغ عليه بعض التلدغ فقال له
سر لعلك الله فقال صلى الله عليه وسلم إنك عنه فإني يصحنا
مملعون لا تدعوا على أنفسكم ولا تدعوا على أولادكم ولا تدعوا
على أموالكم لا توافقوا ساعة اجابة فيسأل فيها عني فيصيبي
لكم وفي هذا اليوم دليل على مره ما نقل عن الفضيل بن عياض
لا يلامون على غضب الصائغ والمرضى والمسافر وعز الأحمق
ابن قيس يوجب الله إلى الحيا وظن لا يكتبنا على عبدي ينسب
ضيقه شأ وقوله عليه السلام إذا غضبت فاستكبد
عنه على تكليف الغضبان في حال غضبه بالسكوت فيؤاخذ
بالكلام وقد صح ما علم مما رواه صلى الله عليه وسلم أمر من غضب
أن يثارة في غضبه بما يسكنه من أقوال وأفعال وهذا هو
تكليفه بقطع الغضب فكيف يقال أنه غير مكلف في حال غضبه
بما يصدر عنه منه فيقول مراد من أطلق من السلف أن من كان
سبب غضبه بما كان سببا ووطئة كالصوم لا يلام عليه
أي في قوله لا يؤخذ ما رده أو أخذ ما لا يؤخذ
بغير حق فهذا لا يشك مسلم أن الغضبان مكلف به وبمخاطبة
وعتاقه بلا خلاف على ما قاله بعضهم لكن نقل غير في خلافه
وقد يمتثل شكل بأنه إنزال تمييزه بغير مكلف أو غير مكلف
فإنما محل الخلاف وصح عن ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما

منه
س

وعنه

أنه يقع طلاقه وعتاقه وافتق به غيره واحد من الصلوات
رضي الله عنهم وبره على من فسره الأطلاق في خبره لا طلاق
ولا عتاق في علاقته بالغضب بل الصواب تفسيره بالأكراه
الحديث السابع عشر
عن أبي يعلى ويقال له عبد الرحمن **سداد بن أوس بن**
الله عنه الأضاري الخزرجي بن أجي حسان قيل وهو
بدرى وهو غلط وإنما بدرى والده فله عبادة ابن الصامت
وأبو الدرداء كان شدادا حين أوتي العلم والحلم سكن بيت المقدس
وأعقب بها وتوفي سنة ثمانين ثمان وخمسين أو نحو ذلك
أدارع وستين عن خمسين وسبعين سنة ودفن بها وقبره بها
باب الرحمة باق إلى الآن سرى له خمسون حديثا خرج له
البخاري حديثا ومسلم آخر **عن النبي صلى الله عليه وآله**
قال إن الله كتب أي تكلف أي طلب وأوجب
إذا الوجوب هو موضوع كتب عند ذكره الصحيح الغنم والأموال
لكن المراد هنا مطلق الطلب لأنه أعم فائدة فالاحسان الواجب
أن يأتي بما وجب عليه من فعل أو ترك مستوفيا لشروطه والمذكور
أن يأتي بما وجب عليه من فعل أو ترك مستوفيا لشروطه والمذكور
الاحسان معدر أحسنه الذي بالحسن وهو ما حسنه الشرع
لا يعقل خلافا للمعتاد كما هو معتاد في الأصول والمراد به
هنا تحسين الأعمال المشروعة لا مجرد الإتيان على الغير لأن
الأول أعم نفعاً وأكثر فائدة لأن الاحسان في الفعل يعود منه
نفع عليه وعلى غيره حتى على من شرع في شئ منها أن يأتي به
على غاية كماله ويحافظ على إداها به المصلحة والمصلحة له وليحفظ